مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal

ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

شروط التخريج عند أئمة السنن الأربعة(*)

د/ مرام عبد الغني عبد القادر الصائغ
أستاذ مساعد بقسم الكتاب والسنة
كلية الدعوة واصول الدين - جامعة أم القرى بمكة المكرمة

*) تاريخ تسليم البحث 10/11/2023 تاريخ قبوله للنشر 23/12/2023
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

شروط التخريج عند أئمة السنن الأربعة

د/ مرام عبد الغني عبد القادر الصائغ
أستاذ مساعد بقسم الكتاب والسنة
كلية الدعوة واصول الدين - جامعة أم القرى بمكة المكرمة

الملخص

هدفت الباحثة إلى دراسة شروط تخريج الحديث عند أصحاب السنن الأربعة –رحمهم الله–، وبيان مكانة كل كتابٍ من كتبهم الأربعة، من حيث اشتمالها على الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وتكمن المشكلة البحثية في توهم البعض على أنّ التعارض بين بعض نصوص السنة المطهرة يؤدي إلى قصور الفهم لمدلولات هذه النصوص وضربها ببعضها؛ لذا كان من الحكمة تلمس طرائق كبار علماء الأمّة في معالجة هذه المشكلة، وبيان شروط كل إمام من الأئمة الأربعة، ومكانة كتابه بين كتب الحديث. سلكت الباحثة في دراستها المنهج التحليلي الاستنباطي، وتوصلت الباحثة إلى عدد من النتائج والتوصيات كان من أبرزها ما يتعلق بالأحاديث شديدة الوهن أو غير شديدة الوهن، ثم هل تمّ بيانها أم لا من قبل الأئمة، ومن علّق على ما أورد من الأحاديث، ومن لم يعلّق. ومن أبرز التوصيات بأنَّه يجب على الجهات العلمية أن تحدد الشروط الواجب توافرها في الشخص الذي يخوض في علم الحديث، وحثّ الباحثين على تناول موضوع الشرط عند أئمة الحديث بالدِّراسة والتحليل؛ لما يعانيه هذا الموضوع من قلة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: شروط، التخريج، أئمة، السنن الأربعة.

The process of authentication and citation of hadiths by the Imams of the Four Sunan

Dr. Maram Abdulgani Abdulgader Alsaig
Assistant Professor, Department of Qur'an and Hadith"
College of Da'wah and Religious Foundations

Abstract

The researcher aimed to study the conditions for the classification of Hadith by the authors of the four Sunan books – may Allah have mercy on them – and to explain the status of each of their four books in terms of containing authentic and weak hadiths. The research problem lies in the misconception that the contradiction among some texts of the purified Sunnah leads to a deficiency in understanding the meanings of these texts and undermines their reliability. Therefore, it was wise to explore the methods of the nation's leading scholars in addressing this problem, and to state the conditions set by each of the four Imams, and the status of their book among the Hadith books. The researcher adopted an analytical deductive methodology in her study and reached several results and recommendations, among which the most notable were related to the hadiths that are very weak or not very weak, whether they were clarified by the Imams or not, and who commented on the hadiths mentioned and who did not comment. Among the most important recommendations was that scientific bodies must define the conditions that must be met by those who delve into the science of Hadith, and to encourage researchers to study and analyze the conditions set by the Hadith scholars due to the scarcity of sources and references on this topic.

Keywords: Conditions, Extraction and Documentation, Imams, The four Sunan.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ}(١). أما بعد ...

فقد دوّن علماء الحديث منذ بداية عصر تدوين السنة الأحاديث في كتب متنوعة، منها ما جمع مصنفه فيها الأحاديث الصحيحة، ومنها ما جُمع فيها الأحاديث المعمول بها، ومنها ما جُمع فيها أحاديث دون تقيد بنوع ودرجة الحديث، فكانت هذه المصنفات متفاوتةً في درجة الأحاديث ورتبتها، وهذا ما عبّر عنه العلماء بشروط الأئمة المحدثين، حيث يختلف شرط كل مصنف عن غيره فيما جمع من الأحاديث.

وقد أولى علماء الحديث اهتماماً بالغاً بهذه الكتب التي جمعت حديث النبي –صلى الله عليه وسلم–، وبذلوا جهداً كبيراً في معرفة شروط الأئمة في كتبهم، حيث إنّ مصنفو كتب الحديث لم يصرّحوا بشروطهم في مصنفاتهم، قال ابنُ طاهر المقدسي: "اعلم أنّ البخاري ومسلماً ومن ذكرنا – يقصد بقية الستة – لم يُنقل عن واحدٍ منهم أنّه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم"(٢).

وقد اختلف العلماء في تحديد معنى الشرط، وصنفوا في ذلك، وكان من أول من صنف في شروط الأئمة الحافظ أبو عبد الله ابن منده(٣) (المتوفى ٣٩٥هـ)، ذلك في "جزء شروط الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة"، ثم تلاه الحافظ محمد بن طاهر المقدسي(٤) (المتوفى ٥٠٧هـ) في كتابه (شروط الأئمة الستة)، ثم صنف الحافظ أبو بكر محمد الحازمي (المتوفى ٥٩٤هـ) كتاب (شروط الأئمة الخمسة).

وفي هذا البحث المتواضع حاولت أن أجمع بجهدي المتواضع شروط الأئمة أصحاب السنن الأربعة، وأقدمها كبحث في مادة قضايا حديثية تحت عنوان شروط التخريج عند أئمة سنن الحديث الأربعة (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه). وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد والقبول .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة أهمية السنن الأربعة ومكانتها، ودور مصنفيها في حفظ السنة، ثم دراسة مناهج مصنفيها فيها.

أهداف البحث:

- معرفة أهمية كل من السنن الأربعة، وذلك بمعرفة درجة الأحاديث فيها.
- توليد القدرة على الاستنباط، وتحليل نصوص علماء الحديث.
- معرفة الجهود العظيمة التي قدمها مصنفو هذه الكتب.
- الاشتغال بكلّ علمٍ يتصل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم بغية الأجر من الله تعالى.

مشكلة البحث:

١- من هم أئمة السنن الأربعة (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه)؟

٢- ما هي شروط كلّ إمامٍ من الأئمة الأربعة في تخريج الحديث؟

٣- أين يكمن الوهن فيما يخرّجه أبو داود؟ وما صلاحية ما سكت عنه؟

٤- ما هي مصطلحات الإمام الترمذي؟ وماذا قصد بها؟

٥- ما هي المكانة التي يحتلها كلّ كتاب من كتب السنن الأربعة؟

أهداف البحث:

١- التعريف بالأئمة الأربعة (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه).

٢- بيان شروط كلّ إمامٍ من الأئمة الأربعة في تخريج الحديث.

٣- معرفة الوهن فيما يخرّجه أبو داود، ومدى صلاحية ما سكت عنه.

٤- توضيح مصطلحات الإمام الترمذي، وقصده منها.

٥- بيان مكانة كلّ كتاب من السنن الأربعة.

الدراسات السابقة:

١-الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الخمسة البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسوي (النسائي)، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث. بدأ كتابه بترجمة الأئمة الخمسة، ثمّ بيّن شروط الأئمة الخمسة في كتبهم، ووضح أقسام الحديث الصحيح التي وضعها الحاكم، وشروط البخاري ومسلم وأبي داود، ثمّ أتى على قاله الحافظ أبي زراعة في الشيخين، وإنكاره على الإمام مسلم، كما ذكر معاتبة ابن واره لمسلم على صحيحه.

٢-هاني سعيد سيد أحمد، الأحاديث التي انفرد بها الإمام ابن ماجه عن الأئمة الخمسة، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه لإعداد المعلم في الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٤م. هدف الباحث من رسالته إلى بيان المنهج الذي اتبعه ابن ماجه في تصنيف سننه بطريقة إجمالية، والأحاديث التي انفرد بها ابن ماجه، وما عقب عليه البوصيري في كتاب مصباح الزجاجة، كما عرف علم زوائد الحديث، والكتب المصنفة فيه، وأظهر شرط أصحاب السنن في كتبهم.

٣-محمد بن طاهر المقدسي، شرو الأئمة الستة (البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٤. بدأ كتابه بترجمة للأئمة الستة، ثمّ أتى على شروط البخاري ومسلم معًا، ثمّ تلاها بشروط أبي داود بعدها شروط الترمذي، يتلوها شروط ابن ماجه، ثمّ النسائي، ويكمل بكتاب شروط الأئمة الخمسة.

٤-أمين محمد القضاة وشرف محمود القضاة، قياس شرط البخاري في الطبقات، مجلة دراسات الجامعة الأردنية – مجلد ٢١، العدد الخامس، سنة ١٩٩٤م. يتناول هذا البحث دراسة شرط مهم من شروط البخاري في صحيحه، وهو شرطه في طبقات الرواة، ذلك أن مستوى الرواة من هذه الناحية له أثر كبير في مستوى الكتاب. وقد تم قياس مدى تحقق هذا الشرط من خلال الاستقراء التام لمرويات خمسة ممن دارت عليهم أحاديث صحيح البخاري، حيث بلغت رواياتهم أكثر من ثلث أحاديث الصحيح.

وقد جمعت الدراسات السابقة شروط الأئمة الستة أو الخمسة بالإضافة إلى الكلام عن الحديث الصحيح بينما اقتصرت دراستي على الأئمة الأربعة، مبرزة مكانة الكتب الأربعة، مع ذكر شروطهم دون إسهاب، مع تقديم أرجح الأقوال فيها، مع بيان الفرق بين هذه الكتب.

منهج البحث:

سلكت الباحثة في دراستها المنهج التحليلي الاستنباطي، الذي اعتمد على تتبع شروط الأئمة في كتبهم، وتحليل أقوال الأئمة والعلماء لبيان شروط تخريج الأحاديث.

حدود البحث:

تمثّلت حدود البحث في دراسة شروط تخريج الأحاديث عند الإمام أبي داود والإمام الترمذي والإمام النسائي والإمام ابن ماجه، وبينت مكانة كل كتاب من كتبهم الأربعة، ومواطن الوهن عند أبي داود، ومصطلحات الترمذي.

هيكلة البحث:

التمهيد وفيه (مصطلحات البحث).

المبحث الأول: شروط أبي داود في سننه.

المطلب الأول: مكانة سنن أبي داود.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام أبي داود وسننه.

المطلب الثالث: شرط أبي داود في سننه.

المطلب الرابع: بيان الوهن فيما يخرجه أبو داود وصلاحية ما سكت عليه.

المبحث الثاني: شروط الترمذي في جامعه.

المطلب الأول: مكانة جامع الترمذي.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الترمذي وجامعه.

المطلب الثالث: شروط الترمذي في جامعه.

المطلب الرابع: مصطلحات الترمذي في جامعه وما يقصد بها.

المبحث الثالث: شروط النسائي في سننه.

المطلب الأول: مكانة سنن النسائي.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام النسائي وكتابه.

المطلب الثالث: شرط النسائي في سننه.

المبحث الرابع: شروط ابن ماجه في سننه.

المطلب الأول: مكانة سنن ابن ماجة.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام ابن ماجه وسننه.

المطلب الثالث: شرط ابن ماجه في سننه.

التمهيد: مصطلحات البحث:

الشروط:

في اللغة: ما يتقرر ليلتزم به في البيع، ونحوه، والجمع: شروط، والشريطة: كالشرط، والجمع: شرائط. والاشتراط: إلزام الشيء، والتزامه، فيقال: شرط له أمراً، أي: التزمه، وشرط عليه أمراً، واشترط وتشدد عليه؛ أي: ألزمه إياه، وشارطه على كذا: شرط عليه، وتشرط في عمله: تكلف شروط(٥).

الشرط اصطلاحًا: تعريف ابن أمير الحاج في "التقرير والتحبير" حيث عرف مفهوم الشرط بأنه: "دلالة اللفظ المفيد لحكم معلق على شرط لمذكور على نقيضه في المسكوت عند عدم الشرط"(٦).

التخريج:

في اللغة: مأخوذ من خرج، وهو اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، ومن المعاني التي يطلق عليها: الاستنباط والتدريب والتوجيه(٧).

التخريج اصطلاحًا: قال السخاوي "التخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين"(٨).

الأئمة:

في اللغة: جمع إمام، وهو من يأتّم الناس من رئيس أو غيره، ومنه إمام الصلاة، والقرآن إمام المسلمين، وسيدنا محمد -ﷺ- إمام الأئمة، والخليفة إمام الرعية، وإمام الجند قائدهم(٩).

الأئمة الأربعة هم: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه(١٠).

المبحث الأول: شروط أبي داود في سننه.

المطلب الأول: مكانة سنن أبي داود[١١].

قال زكريا بن يحيى الساجي: "أصل الإسلام كتاب الله سبحانه وتعالى، وعماده سنن أبي داود"[١٢]، وقال ابن الأعرابي: "إن حصل لأحدٍ علمٌ؛ كتاب الله وسنن أبي داود يكفيه في مقدمات الدين"[١٣].

وقال السبكي: "هي من دواوين الإسلام والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى سنن الترمذي"[١٤].

قال الخطيب البغدادي: "كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريفٌ، لم يُصَنِّف في علم الدين مثله، وقد رزق القبول من كافّة الناس وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وعليه معول أهل العراق، ومصر وبلاد المغرب، وكثير من أقطار الأرض، فكان تصنيف علماء الحديث قبل أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوها، فيجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام القصص والمواعظ والأدب، فأمّا السنن المحضة لم يقصد أحد جمعها واستيفاءها على حسب ما اتفق لأبي داود، كذلك حلّ هذا الكتب عند أئمة الحديث محل العجب فضربت فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرحل"[١٥].

المطلب الثاني: التعريف بالإمام أبي داود وسننه.

هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني. (ولد سنة ٢٠٢هـ وتوفي سنة: ٢٧٥هـ) وتلقى العلم على علماء بلده، ثم ارتحل وطوّف بالبلاد في طلب العلم وتحصيل الرواية، كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام، وكان من أوسع العلماء معرفةً بحديث رسول الله وفقهه وعلله ومتونه ورجاله، وكان أبو داود رجلًا كبيرًا ذا خلق كريم، وكان صالحًا عابدًا ورعًا، وكان ذكيًا مجدًا دؤوبًا، تلقّى العلم عن شيوخ كُثر، وروى عنه خلقٌ كثيرٌ، أثنى عليه العلماء في عصره، وله مصنفاتٌ كثيرةٌ[١٦].

سنن أبي داود: صنفه قاصدًا به الأحكام، وانتقاه من خمسمائة ألف حديث، وبلغت أحاديثه (٥٢٧٤) بالمكررة، و(٤٨٠٠) من غير المكررة. قال ابن كثير: "إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يوجد في بعضها ما ليس في الأخرى"، وقال أبو جعفر بن الزبير: "روى هذا الكتاب ممّن اتصلت بنا أسانيدهم أربعة رجال"[١٧].

المطلب الثالث: شرط أبي داود في سننه.

نقل الإمام أبو داود شروطه التي التزم بها في سننه من خلال رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه، ومن خلال ما نصّ عليه في رسالته[١٨]، وما نقله العلماء عنه، يمكن الخروج بشروطه في السنن كما يلي:

١- شرطه بجمع أصحّ ما عرف من أحاديث الأحكام.

٢- شرط في الرجال.

٣- اشتراطه بإخراج الأحاديث المشهورة عند الفقهاء وعملوا بها.

بيان هذه الشروط:

الشرط الأول: شرطه بجمع أصحّ ما عرف من أحاديث الأحكام.

صرّح أبو داود –رحمه الله تعالى – في رسالته بأنّه:

وضع في كتابه السنن أصحّ ما عرف، حيث قال: "فإنّكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب، ووقفت على جميع ما ذكرتم، فاعلموا أنّه كذلك كلّه إلّا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين فأحدهما أقوم إسنادًا، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث"[١٩].

ولا يعني أنّه أخرج في كتابه الصحيح كلّه، فهناك ما ليس بصحيح، وهناك ما هو غير متصل الإسناد.

كما أنّه أحيانًا كان يختار الحديث الأقلّ صحةً، فيورده في الباب مع وجود ما هو أصحّ منه، طلبًا لعلو الإسناد[٢٠].

كما ذكر أنّه قد يخرّج أحاديث ليست متصلةً، وهي مرسلةٌ ومدلّسةٌ، ولكن هي عند عامّة أهل الحديث تحمل على الاتصال – وذلك قليلٌ على حدّ قوله – حيث تكون مسندةً عند غيره وهو متصل صحيح – بمعنى أنّه قد يوجد لديه المدلّس والمرسل عند انعدام الصحاح –.

فقال في ذلك: "وإنّ من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصلٍ وهو مرسلٌ ومدلّسٌ، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامّة أهل الحديث على معنى أنّه متصل، وهو مثل الحسن عن جابر والحسن عن أبي هريرة....."[٢١].

كما جعل مصنفه مقتصرًا على أحاديث الأحكام – بمعنى أنّه لم يدخل أحاديث الزهد مثلًا– وأفصح عن ذلك بقوله: "وإنّما لم أصنف في كتاب السنن إلّا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها"[٢٢].

الشرط الثاني: شرط في الرجال.

وقد اشترط أبو داود في سننه شرطًا في الرجال، ومفاد شرطه أنّه يخرّج الأحاديث عمّن لم يجمع النقاد على تركه. وحتّى لو كان عنده منكر بين نكارته.

قال أبو داود: "وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديثٌ منكرٌ بيّنت أنّه منكرٌ وليس على نحوه في الباب غيره"[٢٣].

وَقد قَالَ الْحَافِظ أَبُو عبد الله بن مَنْدَه: "إِنّ أَبَا دَاوُد يخرج الإِسنادَ الضَّعِيف إِذا لم يجدْ فِي الْبَاب غَيره؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى عِنْده من رَأْي الرِّجَال"(٢٤).

وَقَالَ الْخطابِيّ: "كتاب أبي دَاوُد جَامع للصحيح وَالْحسن، وأَمَّا الضَّعِيف فإِنَّه خَليٌ مِنْهُ. قَالَ: وإنْ وَقع مِنْهُ شيءٌ – لضرب من الْحَاجة – فإِنَّه لَا يَأْلُ أَن يبيّن أمره، وَيذكر علته، وَيخْرُجَ من عهدته"(٢٥).

قال أبو عبد الله بن منده: "أنّ شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوامٍ، لم يجمع على تركهم"(٢٦).

والحقيقة أنّه يوجد في كتابه من قيل عنه متروك مثل: ابن أبي فروة وغيره.. ذكر ذلك ابن الصلاح(٢٧). ولكنّه يقصد بالمتروك في كلامه أي متروك عنده، فقد يكون متروكا عند غيره، غير متروك عنده، فيخرج حديثه. قال ابن رجب في شرحه قوله ذلك: "ومراده أن لم يخرج لمتروك الحديث عنده، على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرج لمن قد قيل: إنه متروك، ومن قد قيل: إنه متهم بالكذب"(٢٨).

قال ابن رجب: "وقد قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: ليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك شيءٌ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر. ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده، على ما ظهر له، أو لمتروك متفق على تركه، فإنه قد خرج لمن [قد] قيل: إنه متروك، ومن [قد] قيل: إنه متّهم بالكذب"(٢٩).

أما الطبقات التي يروي عنها في سننه، بالنسبة لطبقات الحازمي للرواة المكثرين، فيقول الحازمي: "والطبقة الثالثة جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي"(٣٠).

ويقول أيضاً: "والطبقة الخامسة نفر من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد، وهم عند أبي داود فمن دونه، فأمّا عند الشيخين فلا"(٣١).

وهذا يعني أنّ أبا داود روى عن أصحاب الطبقة الثالثة في الأصول، أمّا في المتابعات والشواهد فإنه قد روى عن أصحاب الطبقة الرابعة، والخامسة.

وقد قال أبو داود أيضًا: "وقد ألفته نسقًا على ما وقع عندي، فإن ذُكر لك عن النبي -ﷺ- سنّة ليس مما خرجته، فاعلم أنه حديث واهٍ، إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر، فإني لم أخرج الطرق لأنّه يكبر على المتعلم ولا أعرف أحدًا جمع على الاستقصاء غيري"(٣٢).

وعقّب على ما قاله أبو داود الإمام النووي حيث نقل عنه ابن الملقن: "وهذا يشكل فإن في سننه أحاديث ظاهرها الضعف لم يبينها مع أنّها متّفقٌ على ضعفها عند المحدثين كالمرسل، والمنقطع، ورواية مجهولٍ كشيخ ورجل، ونحوه فلا بدّ من تأويل هذا الكلام"(٣٣).

وقد لخص شرط أبي داود الدكتور العلمي بقوله: فالأحاديث في سنن أبي داود جاءت على خمسة أنواع:

١-الصحيح: ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته.

٢-ما يشبهه: وهو الصحيح لغيره.

٣-ما يقاربه: وهو الحسن.

٤-ما فيه وهنٌ وضعفٌ بينه: أي أن تخريجه للضعيف يتمّ إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنّه أقوى من رأي الرجال.

٥-ما سكت عنه: "والراجح أن ينظر في سنده فيحكم له بما أدى إليه النظر من تصحيح أو تحسين أو تضعيف"(٣٤).

الشرط الثالث: اشتراطه إخراج الأحاديث المشهورة عند الفقهاء وعملوا بها.

صنف الإمام أبي داود – رحمه الله تعالى –كتابه قاصدًا أحاديث الأحكام التي اشتهرت عند الفقهاء وعملوا بها، وقد أوضح ذلك بقوله: "وأما هذه المسائل، مسائل الثوري ومالك والشافعي، فهذه الأحاديث أصولها.... ثم قال: والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، هي عند كل من كتب شيئًا من الحديث، إلّا أنّ تمييزها لا يقدر عليه كل النّاس، والفخر أنّها مشاهير، فإنّه لا يحتجّ بحديثٍ غريبٍ، ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعيد والثقات من أئمة العلم"(٣٥).

وقول الإمام أبي داود "ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعيد" قرينةً تدلّ على ما قاله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من أن المراد من كلامه: أنّها أحاديث متداولة مألوفة ليس فيها غريب مستنكر، إذ لا يريد بالغرابة التفرّد، فهؤلاء أئمة يحتمل منهم التفرّد، لا النكارة والمخالفة لجمهرة الثقات(٣٦).

المطلب الرابع: بيان الوهن فيما يخرجه أبو داود وصلاحية ما سكت عليه.

شَرَط أبو داودَ شرطاً بأنّه إذا خرَّج حديثًا فيه وهنٌ شديدٌ بيّنه، وإذا لم يذكر شيئًا فالحديث يكون صالحًا، حيث قال: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهنٌ شديدٌ، فقد بيّنته ومنه مالا يصح سنده ما لم أذكر فيه شيئًا، فهو صالحٌ وبعضها أصحّ من بعض"(٣٧).

وبتتبع أحاديث أبي داود واستقرائها يتبيّن أنّ هناك أحاديث شديدة الوهن ولم يبيّنها، وأحاديث أخرى فيها وهنٌ غير شديد بينها، فكأنّ كلامه كان على الأغلب(٣٨).

وللسيوطي تأويل لمعنى (صالح) عند أبي داود فقال: "يحتمل أنّه يريد بقوله (صالح) أي صالح للاعتبار دون الاحتجاج فيشمل الضعيف"(٣٩).

ومال ابن حجر إلى أنّ أبا داود سكت عن كلّ ما ليس فيه وهنٌ شديدٌ، فلا يكون ما سكت عنه حسنٌ بل لا بدّ من النظر والاعتبار. فتبيّن بذلك أنّ مراد أبي داود من قوله "صالح" المعنى الأعمّ الذي

يشمل الصحيح والحسن، ويشمل ما يعتبر به ويتقوى لكونه يسير الضعف. وهذا النوع يعمل به لدى كثير من العلماء، مثل أبي داود وأحمد والنسائي، وإنه عندهم أقوى من رأي الرجال"(٤٠).

وممّا يؤكد هذا المعنى قول أبي داود (وبعضها أصح من بعض) حيث لا يقتضي أن المسكوت عنه صحيح كله.

وقد ذكر ابن حجر أسباب سكوت أبي داود عن الوهن الشديد بالآتي(٤١):

١- تارةً يكون سكوته اكتفاء بما تقدّم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه.

٢- وتارةً يكون لذهول عنه.

٣- وتارةً يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي الحويرث، ويحي بن العلاء، وغيرهما.

٤- وتارةً يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر، فإنّ في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر.

٥- وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت عنه فيها.

ولو سأل سائل: إن حملنا قوله صالح على أنه (صالح للحجة) فما مدى صلاحية ما سكت عليه؟

اختلفت أقوال العلماء في صلاحية ما سكت عنه أبو داود:

- حيث نقل ابن كثير قول أبي داود وقال: "وما سكت عنه فهو حسنٌ"(٤٢).

- قال ابن الصلاح: "فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورًا مطلقًا وليس في واحدٍ من الصحيحين، ولا نصّ على صحته أحدٌ ممّن يميّز بين الصحيح والحسن، وعرّفناه بأنّه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره، ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به"(٤٣).

- وقال العراقي: "والاحتياط ألّا يرتفع به – يعني الذي يسكت عليه أبو داود – إلى درجة الصحة، وإن جاز أن يبلغها عند أبي داود؛ لأنّ عبارة أبي داود فهو صالح للاحتجاج به، فإن كان أبو داود يرى الحسن رتبة بين الصحيح والضعيف، فالاحتياط بل الصواب ما قاله ابن الصلاح"(٤٤).

- وقال ابن حجر: "ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكلّ ما سكت عليه أبو داود؛ فإنّه يخرّج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها.....فلا ينبغي للناقد أن يقلّده في السكوت على أحاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع، فيعتضد به أو غريب، فيتوقف فيه؟"(٤٥).

وعلى هذه الأقوال نقول: فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصف من أنّه يحتجّ بالأحاديث الضعيفة.

المبحث الثاني: شروط الترمذي في جامعه

المطلب الأول: مكانة جامع الترمذي[٤٦].

كتاب الجامع الصحيح للترمذي من أجلّ المصنفات ومصادر الحديث النبوي، متفرد في منهجه مستدرك على من سبقه، لأنّه جمع كثيرًا من رؤوس المسائل التي لم تجتمع في غيره، قال الذهبي: "في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديثٍ واهيةٍ بعضها موضوعٌ وكثيرٌ منها في الفضائل"[٤٧].

وقال ابن الأثير[٤٨]: "وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدةً، وأحسنها ترتيبًا وأقلها تكرارًا وفيه ما ليس في غيره، من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها"[٤٩].

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الترمذي وجامعه.

محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، أبو عيسى (ولد ٢٠٩-٢٧٩هـ) من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ، تتلمذ للبخاري، وشاركه في بعض شيوخه. وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز وعمي في آخر عمره.

وكان يضرب به المثل في الحفظ، سمع منه خلقٌ كثيرٌ، وأثنى العلماء عليه كثيرًا[٥٠].

جامع الترمذي: من أشهر كتب السنّة، بذل الترمذي في وضعه جهدًا كبيرًا، ولم يزل ينقحه مدةً من الزمن، وحين أتمّه عرضه على علماء الحجاز والعراق وخراسان، قال الترمذي: (ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنّما في بيته نبيٌّ يتكلم)، ويسمّى الجامع، وهي التسمية المشهورة، وسماه الخطيب "صحيح الترمذي" وقد وصفه ابن العربي المالكي فقال: "وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع...."[٥١].

المطلب الثالث: شروط الترمذي في جامعه.

لقد قام الترمذي بالتعليق على أغلب الأحاديث التي أوردها في سننه بتصحيحها أو تحسينها أو بيان علّتها، ولكن إن كان الكلام على شرط معيّن، فإنّهم أولًا اختلفوا في تسمية كتاب السنن للترمذي، فاسم الكتاب ربّما يدلّ على الشرط، فبعضهم رجّح أنّ اسم الكتاب هو الجامع الصحيح كصاحب كشف الظنون[٥٢] وكأحمد شاكر[٥٣]، ومنهم من رجح أن اسمه الجامع حيث قال ابن كثير: "وكان الحاكم أبو عبدالله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي: الجامع الصحيح، وهذا تساهلٌ منهما فإنّ فيه

أحاديث كثيرة منكرة. على أنّ الترمذي نفسه قال في كتاب العلل الملحق بالسنن: وإنّما حملنا على ما بيّنا في هذا الكتاب الجامع من علل الحديث فسماه بالجامع فقط"[٥٤].

وقد نصّ الإمام الترمذي – رحمه الله تعالى – على شروطه في كتاب العلل آخر جامعه، ويمكن الخروج بشروطه في جامعه بما يلي:

١- شرطه بإخراج الأحاديث المعمول بها.

٢- شرطه في الرجال.

بيان هذه الشروط[٥٥]:

الشرط الأول: شرطه بإخراج الأحاديث المعمول بها.

بنى الإمام الترمذي كتابه الجامع على عمل العلماء بالحديث، وقد عبّر عن ذلك في كتاب العلل آخر الجامع بقوله: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس أنّ النبي -ﷺ- جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوفٍ ولا سفرٍ ولا مطرٍ، وحديث النبي -ﷺ- أنّه قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه وقد بيّنا علّة الحديثين جميعًا في الكتاب، قال وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء"[٥٦].

قال ابن رجب الحنبلي[٥٧]: "إنما بيّن ما قد يُستدل به للنسخ، لا أنه بيّن ضعف إسنادهما"[٥٨].

وعلق ابن طاهر[٥٩] على كلام الترمذي فقال: "وهذا شرطٌ واسعٌ"[٦٠].

بمعنى أنّه شرطٌ يتسع لكلّ أنواع الحديث المقبول سواء كان صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا يتقوّى بغيره ويصلح للاحتجاج به.

وقد علّق نور الدين عتر على هذا الشـرط فقال: "فأفاد أنّ مبنى اختيار أحاديث الكتاب على عمل العلماء به في الجملة، فكلّ حديثٍ استدلّ به مستدل، أو احتجّ به عالمٌ فهو من شرطه، وهو شرطٌ فسيحٌ جدًا، ولكنّ الترمذي لا ينزل إلى الواهي أو الموضوع؛ لأنّ الأئمة لا يحتجّون بالواهي ولا بالموضوع"[٦١].

ومع ذلك فهو لم يذكر حديثًا إلّا وهو معمولٌ به، عدا ما استثناه بقوله، وأحاديث معلولة ذكرها لبيان علتها، وليكشف موجبات ردّها، أو أحاديث شديدة الضعف أخرجها للضدية[٦٢]، أو لأنّها تتمّم فهم الصحيح، أو تتقوى بالصحيح، أو تتقوى بتوارث العمل وفقها، أو بقرائن أخرى، أو لأنّها أقوى من اجتهاد الرجال بنظره؛ لأنّ الخطأ في اجتهاد الرجال قد يكون أكبر منه في الحديث الضعيف، والله تعالى أعلم[٦٣].

ولا يعني شرطه هذا أنّه استقصى جميع الأحاديث المعمول بها، فهو لم يلتزم ذكر كلّ حديث معمول به؛ لأنّه خرّج أحاديثه فيه على الاختصار حيث قال: "وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة"[٦٤].

الشرط الثاني: شرطه في الرجال.

ذكر الإمام الترمذي أنّه لا يحتجّ بأحاديث الراوي شـديد الضـعف، وإن أخرج له حديثًا بيّنه، حيث قال: "فكل من روي عنه حديث ممن يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلّا من حديثه فلا يحتجّ به"(٦٥).

أما بالنسـبة إلى الطبقة التي يروي لها الإمام الترمذي من طبقات الحازمي فهو يروي لأصـحاب الطبقة الرابعة حيث قال الحازمي في ذلك: "والطبقة الرابعة قوم شـاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، وتفردوا بقلة ممارسـتهم لحديث الزهري؛ لأنّهم لم يصـاحبوا الزهري كثيراً، وهم من شـرط أبي عيسـى الترمذي"(٦٦).

كما يرى الحازمي أنّ شـرط الإمام الترمذي أبلغ من شـرط أبي داود، وبيّن سـبب ذلك بقوله: "وفي الحقيقة شـرط الترمذي أبلغ من شـرط أبي داود؛ لأنّ الحديث إذا كان ضـعيفًا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنّه يبيّن ضـعفه وينبه عليه، فيصـير الحديث عنده من باب الشـواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة، وعلى الجملة فكتابه مشتملٌ على هذا الفن، فلهذا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود"(٦٧).

ويرى بعض العلماء أنّ كليهما سواءٌ؛ لأنّهما أخرجا في كتابيهما أحاديث أهل الطبقة الرابعة اعتبارًا، ومنهم: ابن رجب الحنبلي حيث قال: "والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير - ولا سـيما في كتاب الفضـائل - ولكنّه يبيّن ذلك غالبًا ولا يسـكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متّهمٍ بالكذب متفق على اتهامه حديثًا بإسـناد منفرد، إلّا أنّه قد يخرج حديثًا مرويًا من طرق، أو مختلفًا في إسـناده، وفي بعض طرقه متّهم.... نعم قد يخرج عن سـيء الحفظ، وعمّن غلب على حديثه الوهم، ويبيّن ذلك غالبًا ولا يسـكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثيرٍ من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة وغيره"(٦٨).

وقال نور الدين عتر بتفضـيل كتاب الترمذي لسـببٍ بيّنه بقوله: "تسـاوى الكتابان من حيث التخريج عن الرجال، وبقي امتياز الترمذي بما ذكره الحازمي من أبلغيه شرطه، وتقدمه على أبي داود؛ لأنّه ينبه على هؤلاء الضعفاء ولا يسكت عنهم"(٦٩).

وقد سـرد الدكتور محمد عويضـة قول الترمذي: "وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من جلة أهل العلم وضعفوهم من قبل حفظهم ووثقهم آخرون من الأئمة بجلالتهم وصدقهم وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رووا"(٧٠)، وقال: "في هذين القولين(٧١) يضع الإمام الترمذي قاعدةً في نقد الرواة تبيّن دقة مستوى نقده، كما تبيّن سببًا من أسباب اختلاف العلماء في توثيق بعض الرواة أو تضعيفهم، وهو في هذا وذلك يوصل لهذين الأمرين ويحدد كلًا منهما، ويبدو منهجه في الرجال بعيدًا عن الاتّساع أو التساهل الذي ميّز منهجه وشرطه في اختيار أحاديث كتابه"(٧٢).

المطلب الرابع: المقصود بمصطلحات الترمذي.

ذكر الإمام الترمذي في تعليقاته على الأحاديث عددًا من المصطلحات، ثمّ بيّن مراده منها في كتابه العلل، وفي هذا المطلب سأبيّن ما يقصده من مصطلحاته.

١- ما يقصده من قوله (حديث حسن):

أكثر الإمام الترمذي في جامعه من قوله (حديث حسن)، وقد بيّن مقصده به في كتابه العلل حيث قال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن"(٧٣). والذي يظهر من كلامه أنّ الذي أراد به من قوله (حسن) الضعيف الذي يتقوى بالطرق، أي الحسن لغيره(٧٤).

٢-ما يقصده من قوله (حديث غريب):

أورد الإمام الترمذي أحاديث كثيرةً وعلق عليها بقوله: (حديث غريب)، وبين ما يقصده من الغرابة، بحيث يتأكد لنا اتّساع شرطه.

قال الترمذي: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديثًا غريبًا، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان ربّ حديثٍ يكون غريبًا لا يروى إلّا من وجهٍ واحدٍ........وربّ حديثٍ يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد......... وربّ حديثٍ إنّما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنّما تصحّ إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه"(٧٥).

وقد علّق على قول الترمذي هذا الدكتور محمد عويضة بقوله: "ولا بدّ هنا من ملاحظة أمرٍ آخر يتعلق بهذا الاصطلاح، وهو أنّه تأصيل من الإمام الترمذي لهذا المصطلح وتحديد لمعناه، ولعلّ الإمام الترمذي أول من بيّنه، ثمّ هو كذلك يدلّ على نقد الترمذي للروايات وبيان حالها، وهذا أحد جوانب النقد والبيان، وإذا كانت الغرابة في الحديث بشكلٍ عامٍ لا تدلّ على ضعفٍ، إذ لم يشترط العلماء في الحديث الصحيح أن يأتي من عدة طرقٍ(٧٦)، إلّا أنّ الغرابة قد تكون قرينة ضعفٍ، وتزداد هذه وضوحًا حسب حال الراوي فكلّما نزلت درجة الراوي، كلّما اقترب غريب حديثه من الضعف والنكارة"(٧٧).

٣-ما يقصده من المرسل:

ذكر أبو عيسى المرسل في كتابه وبيّنه، والظاهر أنّ الذي يقصده من المرسل، الحديث الذي يقابل المتصل، أي كلّ ما فيه نوع من الانقطاع.

قال أبو عيسى: "والحديث إذا كان مرسلًا فإنّه لا يصحّ عند أكثر أهل الحديث قد ضعفه غير واحد منهم"(٧٨).

وقال: "ومن ضعّف المرسل فإنّه ضعّف من قبل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات فإذا روى أحدهم حديثًا، وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة"(٧٩).

المبحث الثالث: شروط النسائي في سننه.

المطلب الأول: مكانة سنن النسائي.

المجتبى أو السنن الصغرى من أجود كتب السنة، وأنفعها وأكثرها حديثًا صحيحًا، وهو من هذه الجهة بعد الصحيحين رتبةً ومنزلةً، وقد أطلق عليه اسم (الصحيح) كثير من الحفاظ والأئمة، منهم: أبو علي النيسابوري، وابن عدي والدار قطني والحاكم وابن منده، والخطيب وغيرهم.

قال ابن الرشيد: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة للسنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفًا"(٨٠). ويقول عبد الرحيم المكي الذي هو أحد شيوخ ابن الأحمر الذي هو أحد رواة السنن، يقول عن سنن النسائي: "إنّه أشرف المصنفات كلّها، وما وضع في الإسلام مثله"(٨١).

المطلب الثاني: التعريف بالإمام النسائي وكتابه.

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي الخراساني القاضي، (ولد ٢١٥ – وتوفي ٣٠٣هـ) نشأ محباً للعلم، ورحل كثيراً في طلبه، وأخذ عن خلق كثير، أثنى عليه العلماء وكبار النقاد، برع في علم الحديث والرجال، وكان مجتهداً في العبادة وورعاً دفن بين الصفا والمروة في مكة(٨٢).

سنن النسائي: هي السنن الصغرى والمسمّى (المجتبى من السنن) وقد نص ابن الأثير على: "أن النسائي نفسه الذي اختصر السنن الكبرى واجتبى منه السنن الصغرى" ورجح الذهبي: أنّ الذي اختصره تلميذه أبو بكر بن السني(٨٣).

المطلب الثالث: شرط النسائي في سننه.

لم يبيّن النسائي منهجه ولم يضع لكتابه السنن مقدمةً، ولكن هنا نقول عن الإمام النسائي وعن بعض الأئمة يمكن أن يستفاد منها شرطه في سننه (المجتبى)، وبيان ذلك فيما يلي:

١- هل اشترط النسائي الصحة في السنن؟

٢- شرط النسائي في الرجال.

بيان الشروط:

أولاً: هل اشترط النسائي الصحة في السنن؟

وصف الإمام النسائي كتابه السنن بالصحيح فقد روي أن محمد بن معاوية الأحمر(٨٤) قال: "قال النسائي: كتاب السنن – الكبرى- كلّه صحيح، وبعضه معلولٌ، إلا أنّه لم يبيّن علّته، والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله"(٨٥).

ووصفه غيره من الأئمة بالصحيح، كما قال الصنعاني(٨٦): "واعلم أنّ من الناس من يفضل كتاب النسائي في القوة والصحة على سنن أبي داود" وقد أطلق الصحّة عليه أبو على النيسابوري وأبو أحمد بن عدي والدار قطني وابن منده وعبد الغني بن سعيد قال ابن الصلاح: وقد أطلق الخطيب السلفي الصحة

على كتاب النسائي. قال الحافظ ابن حجر: "أطلق الحاكم الصحة عليه وعلى كتاب أبي داود والترمذي"[٨٧]، وقال أبو عبد الله بن منده: "الذي خرّجوا الصحيح أربعة؛ البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأشار إلى ذلك أبو علي بن السكن"[٨٨].

وقد نقل ابن الأثير الجزري: "سأل بعض الأمراء أبا عبد الرحمن – أي النسائي– عن كتابه السنن – أي الكبرى –: أكلّه صحيحٌ؟ فقال: لا. قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجردًا. فصنع المجتبى من السنن، ترك كل حديث أورده في السنن – أي الكبرى – ممّا تكلّم في إسناده بالتعليل"[٨٩].

والمتتبع للأحاديث في هذا الكتاب لا يجد أنّ كلّ ما فيه صحيح، بل إنّ فيه الصحيح والحسن، كما أن فيه أحاديث معلّة بين الإمام النسائي علتها، وقد أخرجها للضدية لا للاحتجاج[٩٠].

فقد ذهب ابن كثير إلى أنّ فيه رجالًا مجهولين إمّا عينًا وإمّا حالًا، وفيهم المجروح وفيه أحاديث معلّة منكرة. حيث قال: "وقول الحافظ أبي علي بن السكن وكذا الخطيب البغدادي في كتاب السنن للنسائي إنّه صحيحٌ، فيه نظر وإن كان له شرطًا في الرجال أشدّ من شرط مسلم، غير مسلّم فإنّ فيه رجالًا مجهولين إمّا عينًا أو حالًا، وفيهم المجروح وفيه أحاديث ضعيفة ومعلة ومنكرة"[٩١].

بل وذهب ابن الجوزي[٩٢] في الحكم بالوضع، ولا يعول على قوله هذا لمخالفته جمهور المحققين النقاد. والراجح أنّه لا يحكم بصحة كل ما في سنن النسائي بل ينظر في كلام النقاد ويحكم له بحسب إسناده[٩٣].

وعلى كل ما سبق فإن كتاب النسائي وإن كان لا يحوي الصحيح فقط، فإنّ الإمام النسائي كان يفضل إخراج الأحاديث بأسانيد نظيفة، ويدلّ على ذلك قول ابن الملقن: "قال أبو الحسن المعافري: إذا التفت إلى ما يخرجه أهل الحديث، فما خرّجه النسائي أقرب إلى الصحة ممّا خرّجه غيره بل من النَّاس من يعدّه من أهل الصَّحِيح؛ لِأَنَّهُ يبيّن عَن علل الْأَسَانِيد، وإنْ أدخلها فِي كِتَابه"[٩٤].

ثانياً: شرط النسائي في الرجال.

كما سبق وقد ذكرت أنّ الإمام النسائي لم يذكر في مقدمة سننه أي شرط اشترطه، وإنما نقل عنه وعن بعض الأئمة كلاماً يبين شرطه ومنها:

قول الإمام النسائي: "لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم فتركت جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم"[٩٥].

وكلامه هذا يعني أنّه يخرج الأحاديث بأسانيد ينتقيها، ويستخير الله في الرواية عن الشيوخ، ويترك الرواية عن بعض الشيوخ الذين في نفسه شيء منهم، بمعنى أنه يختار الأسانيد الأفضل.

وقد نقل الأئمة في شرط النسائي في الرجال كلامًا كثيرًا، واختلفوا في شرطه، فبعضهم يرى أنّ شرطه في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم، وردّ عليهم آخرون كلامهم وبينوا شرطه، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١-من يرى أن شرط النسائي أشد من شرط البخاري ومسلم.

يرى بعضهم أن الإمام النسائي شرط في كتابه شرطًا في الرجال أشد من شرط الشيخين، وهم في ذلك قد اعتمدوا على قول أبي القاسم الزنجاني، حيث قال أبو طاهر المقدسي: "سألت الإمام أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعّفه، فقال: يا بني إنّ لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطًا أشدّ من شرط البخاري ومسلم"(٩٦).

وعلّق الذهبي على قول الزنجاني هذا: "قلت: صدق، فإنّه ليّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم"(٩٧).

وقال أحمد أبو نصر الحافظ: "من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة، فما حدث بها، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة"(٩٨).

وشاهدهم في ذلك أنّ الإمام مسلم قد أخرج لابن لهيعة في صحيحه.

٢-من ردّ على من قال أنّ شرطه أشد من شرط البخاري ومسلم.

قال الحافظ ابن كثير: "إن له شرطًا في الرجال أشدّ من شرط مسلم غير مسلّم، فإن فيه رجالًا مجهولين إمّا عينًا أو حالًا وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعلّة ومنكرة"(٩٩).

أمّا قول الذهبي فلا يعني أنّ شرطه أشدّ من شرط مسلم أو البخاري، فلربما ليّن النسائي رجال الصحيحين الذين روى لهم الشيخان في المتابعات(١٠٠).

ونقل في شرط النسائي في الرجال ما يلي:

قال الحازمي: "والطبقة الثالثة جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنّهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي"(١٠١).

"ونقل زين الدين في التذكرة عن ابن منده أنّ شرط النسائي أن يخرج حديث من لم يجمع على تركه"(١٠٢).

وقد بيّن الإمام السخاوي معنى التخريج لكل من لم يُجمع على تركه بقوله: "وما حكاه أبو عبد الله بن منده.........التخريج لكلّ من لم يجمع على تركه، حتّى يخرّج للمجهول حالًا وعينًا لاختلاف فيهم، هو مذهب متسع إن حمل على ظاهره، لاقتضائه التخريج لجلّ الضعفاء، وليس الواقع كذلك بل الحق إرادته إجماعًا خاصًا، وذلك أنّ كل طبقة من المتكلمين في الجرح والتعديل لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمتى اتفق الفريقان على ترك واحد، تجنبه النسائي بخلاف ما إذا ضعّفه المتشدد ووثقه الآخر"(١٠٣).

وعلى كل ما تقدّم تبيّن لنا أنّ في كتاب النسائي رجالًا على شرط الشيخين ورجالًا دونهم.

كما قال أبو طاهر المقدسي: "وأما أبو داود ومن بعده — ومنهم النسائي— فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح وهو الجنس المخرّج في هذين الكتابين......- يقصد البخاري ومسلم-........

القسم الثاني: صحيح على شرطهم حكى أبو عبد الله بن منده أنّ شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم........

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها......"(١٠٤).

المبحث الرابع: شروط ابن ماجه في سننه

المطلب الأول: مكانة سنن ابن ماجه[١٠٥]

قال القنوجي: "وفي الواقع الذي فيه من حســن الترتيب وســرد الأحاديث بالاختصــار من غير تكرار ليس في أحد من الكتب، وشهد أبو زرعة على صحته"[١٠٦]. وهو كتاب كثير النفع في الفقه لما أورده من الزوائد على الخمسة، ولحسن ترتيبه وسعة جمعه للأحاديث أما أحاديثه ففيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر؛ فلذلك نزلت درجته عند العلماء، فلم يعده المتقدمون من أصــول الســنة، واقتصــروا على اعتبار الأصول خمسة.

قال ابن حجر: "كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة حتى بلغني أنّ الســـري كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه فهو ضـــعيف غالبًا، وليس الأمر كذلك على إطلاقه بل استقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكره والله المستعان"[١٠٧].

المطلب الثاني: التعريف بالإمام ابن ماجه وسننه.

هو محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه أبو عبد الله الربعي مولاهم القزويني، حافظ كبير مفسر، محدث ديار قزوين، (ولد ٢٠٧-٢٧٣هـ) رحل في طلب العلم، وسمع كبار الحفاظ، أثنى عليه الأئمة والعلماء، توفي بقزوين، وله مصنفات عدة[١٠٨].

سنن ابن ماجه: يعد كتاب سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة بعد أن كانت أصول السنة عند المتقدمين خمسة، وأول من ضمّ إليها سنن ابن ماجه هو ابن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، ثم تبعه عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) في كتابه الكمال في أسماء الرجال. وقد حقق السنن: المحدث محمد فؤاد عبد الباقي، وبلغت أحاديث ابن ماجه عنده (٤٣٤١)، وحققه أيضـــاً: الدكتور مصـــطفى الأعظمي وعد أحاديثه (٤٣٩٧) في (٣٢) باباً. وهو خلاف راجع لاختلاف النسخ[١٠٩].

المطلب الثالث: شرط ابن ماجه في سننه.

لم يذكر ابن ماجه مقدمة تبين منهجه وشرطه ولكن نقل الأئمة كلامًا في سننه ومنها ما يلي:

ما نقله ابن طاهر المقدســـي بقوله: "رأيت على ظهر جزء........... قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبدالله بن ماجه فلم أجد فيه إلا قدرًا يسيرًا مما فيه شيء وذكر قريب بضعة عشر أو كلامًا هذا معناه"[١١٠].

وقد ذكر الذهبي أنّ ابن ماجه قال: "عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها فقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت الجوامع أو أكثرها، ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف أو نحو ذلك"[١١١].

قال الصنعاني: "قال الذهبي في ترجمته في النبلاء: "وقول أبي زرعة لعلّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في سنده ضعف أو نحو ذلك إن صح كأنما عنى بثلاثين حديثًا الأحاديث المطرحة الساقطة، وأمّا الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف"(١١٢).

وقال ابن الملُقِّن: "وأما سنن أبي عبدالله بن ماجه القزويني فلا أعلم له شرطًا وهو أكثر السنن الأربعة ضعفًا وفيه موضوعات.. لكن قال أبو زرعة فيما رويناه عنه (ثم نقل النص السابق) قال وهذا الكلام من أبي زرعة رحمه الله لولا أنه مروي عنه من أوجه لجزمت بعدم صحته فإنه غير لائق بجلالته"(١١٣).

وروى ابن عساكر قول ابن ماجه: "عرضت هذه النسخة على أبي زرعة فنظر فيه وقال أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلها أو أكثرها، ثم قال لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف أو قال عشرين ونحوها من الكلام"(١١٤).

قال الصنعاني: "وقال ابن حجر في الفهرسة أن الحافظ المزي قال: إنّ الغالب فيما انفرد به ابن ماجه الضعف؛ ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطأ أو غيره إلى الخمسة..........." ثم قال في سبب اعتباره من الستة عند من جعله سادس الكتب الستة "وسبب تقديم هؤلاء له على الموطأ كثرة زوائده على الخمسة بخلاف الموطأ)(١١٥).

ومن النقول السابقة يتبيّن أنّ ابن ماجه – رحمه الله – لم يكن له شرطٌ في كتابه لا من حيث صحة الحديث وضعفه، ولا من حيث الرجال.

وعلى هذا فهو لم يجرد الحديث الصحيح، ولم يلتزم ذلك، بل جمع فيه الصحيح والحسن والضعيف والواهي والمنكر، بل فيه أحاديث موضوعة يسيرة. والله أعلم.

الخاتمة:

النتائج:

١- يتبيّن من استقراء أحاديث أبي داود أنّ هناك أحاديث شديدة الوهن ولم يبيّنها، وأحاديث أخرى فيها وهنٌ غير شديد بينها.

٢- اختُلف في تسمية كتاب السنن للترمذي مابين اسم الجامع والسنن.

٣- ذكر الإمام الترمذي في تعليقاته على الأحاديث عددًا من المصطلحات، ثمّ بيّن مراده منها في كتابه العلل.

٤- وصف الإمام النسائي كتابه السنن بالصحيح، والصحيح إنّ فيه الصحيح والحسن والمعلّ الذي بين علته، والتس أخرجها للضدية لا للاحتجاج.

٥-الراجح أنّه لا يحكم بصحة كل ما في سنن النسائي بل ينظر في كلام النقاد ويحكم له بحسب إسناده.

٦-اختلف الأئمة في شرط النسائي في الرجال وقد تبيّن أنّ في كتاب النسائي رجالًا على شرط الشيخين ورجالًا دونهم.

٧-كتاب السنن لأبي داود كتابٌ شريفٌ، لم يُصَنِّف في علم الدين مثله، وقد رزق القبول من كافّة الناس وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم.

٨-يعدّ كتاب الجامع الصحيح للترمذي من أجلّ المصنفات ومصادر الحديث النبوي، متفرد في منهجه مستدرك على من سبقه، لأنّه جمع كثيرًا من رؤوس المسائل التي لم تجتمع في غيره.

٩-المجتبى أو السنن الصغرى للنسائي من أجود كتب السنة، وأنفعها وأكثرها حديثًا صحيحًا، وهو من هذه الجهة بعد الصحيحين رتبةً ومنزلةً.

١٠-كتاب سنن ابن ماجه كثير النفع في الفقه لما أورده من الزوائد على الخمسة، ولحسن ترتيبه وسعة جمعه للأحاديث، أما أحاديثه ففيها الصحيح والحسن والضعيف والمنكر؛ فلذلك نزلت درجته عند العلماء، فلم يعده المتقدمون من أصول السنة، واقتصروا على اعتبار الأصول خمسة.

التوصيات:

١-إنّ تخريج الأحاديث من الأمور المهمة في ديننا الحنيف، لذلك يجب على الجهات العلمية أن تحدد الشروط الواجب توافرها في الشخص الذي يخوض في هذا العلم، وعدم السماح له بإلقاء الشك والريبة على العلماء أصحاب المتون في هذا العلم من قبل أشخاص لا علم لهم فيه.

٢-حثّ الباحثين على تناول موضوع الشرط عند أئمة الحديث بالدِّراسة والتحليل، لما يعانيه هذا الموضوع من قلة المصادر والمراجع.

---

١) سورة آل عمران الآية ١٠٢.

٢) ابن طاهر المقدسي، شروط الأئمة الستة، ص١٧. المقدسي، الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي – شروط الأئمة الستة – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م – المطبوع مع شروط الأئمة الخمسة.

٣) ابْنُ مَنْدَه أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بنُ عَبْدِ الوَهَّابِ بنِ مُحَمَّدٍ. الشَّيْخُ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، المحَدِّثُ، أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بنُ أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ الوَهَّابِ ابْنِ الحَافِظِ الكَبِيْرِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ ابْنِ الحَافِظِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ مَنده العَبْدِيُّ، الأَصْبَهَانِيُّ. وُلِدَ: فِي شَوَّالٍ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ. شَيْخٌ جَلِيْلُ الْقدر، وَافِرُ الفَضْل، وَاسِعُ الرِّوَايَة، ثِقَة. سير أعلام النبلاء ج١٩- ص٣٩٥. الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٩ - ١٤١٣هـ.

٤) مُحَمَّدُ بنُ طَاهِرِ بنِ عَلِيّ بنِ أَحْمَدَ المقْدِسِيُّ *الإِمَامُ، الحَافِظُ، الجَوَّال، الرّحَالُ، ذُو التَّصَانِيْفِ، أَبُو الفَضْلِ بنُ أَبِي الحُسَيْنِ بن القَيْسَرَانِيّ المقْدِسِيُّ، الأَثرِيُّ، الظَّاهِرِي، الصُّوْفِيّ. وُلِدَ: بِبَيْتِ المقْدِس، فِي شَوَّال، سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَع مائَة وتُوُفِّيَ: فِي صَفَرٍ، سَنَةَ عَشْرٍ وَخَمْس مائَة، عَنْ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِيْنَ سَنَةً. سير أعلام النبلاء ج١٩، ص٣٦١.

٥) القاموس المحيط – باب الشـين ٤٧٨/٨، الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ت٨١٧ هـ، القاموس المحيط – مؤسسة الرسالة –بيروت –لبنان –ط: ٨-١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م. المعجم الوجيز.
٦) ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص١١٦.
٧) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤، ج٢، ص٢٤٩.
٨) السخاوي، فتح المغيث، (٣١٨/٣)، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن – فتح المغيث شرح ألفية الحديث – دار الكتب العلمية – لبنان – ط١، ١٤٠٣هـ.
٩) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤، ج١٢، ص٢٥.
١٠) سترد ترجمتهم لاحقاً.
١١) مأخوذ من أمهات كتب الحديث، مصدر سابق، ص١٠٨ بتصرف. العلمي، أبو جميل الحسن العلمي – أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين –أستاذ الحديث بجامعة ابن طفيل – ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م – منشور على مقع الشرق الإسلامي.
١٢) الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٩ – ١٤١٣هـ، ٢١٥/١٣.
١٣) طبقات الحنابلة – أبو الحسـين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ) – المحقق: محمد حامد الفقي – دار المعرفة – بيروت، ١٦٢/١.
١٤) الحطة بذكر الصحاح الستة، ٣٨٢. أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ) الناشر: دار الكتب التعليمية – بيروت.
١٥) الحطة بذكر الصحاح الستة، ٣٨٢.
١٦) الرازي، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث/ بيروت، ط١ – ١٢٧١هـ، ١٠١/٤.
١٧) ابن الصـلاح(ت٦٤٣هـ)، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصـر/ بيروت، ط٣- ١٤٢٣هـ، ص٣٦ وص٣٨٨، الحطة بذكر الصحاح الستة – لابي الطيب صديق حسن خان – تحقيق: علي حسن الحلبي – دار الجيل (بيروت) – دار عمار(عمان) – المكتبة الوقفية، ص٣٨٤.
١٨) رسـالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص٢٤)، أبو داود، سـليمان بن الأشـعث أبو داود، رسـالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه – دار العربية – بيروت – تحقيق: محمد الصباغ.
١٩) أبو داود، سليمان بن الأشعث أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، دار العربية، بيروت، تحقيق: محمد الصباغ، ص٢٢.
٢٠) الحازمي، الحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي- شروط الأئمة الخمسة –- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م – المطبوع مع شروط الأئمة الستة، ص٥٧.
٢١) رسالة أبي داود: مصدر سابق، ص٣٠.
٢٢) رسالة أبي داود: مصدر سابق، ص٣٦.
٢٣) البدر المنير لابن الملقن ج١ ص٢٩٩. ابن الملقن سـراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشـافعي المصـري (المتوفى: ٨٠٤هـ)- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشـرح الكبير- المحقق: مصـطفى أبو الغيط و عبدالله بن سـليمان وياسر بن كمال- دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض-السعودية – ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٤) البدر المنير لابن الملقن، مصدر سابق، ج١، ص٣٠١.

٢٥) البدر المنير لابن الملقن، مصدر سابق، ج١، ص٣٠١.
٢٦) شروط الأئمة الستة للمقدسي، مصدر سابق، ص٨٩.
٢٧) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٤٣٨/١، مختصر. ابن الصلاح- المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية – ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٢٨) شرح علل الترمذي (٦١٣/٢). زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ).
٢٩) المالكي- أبو بكر بن العربي المالكي – عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي –دار الكتب العلمية – المكتبة الوقفية، ٢٢٧/١
٣٠) شروط الأئمة الخمسة، الحازمي، ص٥٧.
٣١) شروط الأئمة الخمسة، مصدر سابق، ص٥٨.
٣٢) رسالة أبي داود، مصدر سابق، ص٢٦.
٣٣) البدر المنير، مصدر سابق، ٣٠١/١.
٣٤) العلمي، أبو جميل الحسن العلمي – أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين –أستاذ الحديث بجامعة ابن طفيل – ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م – منشور على موقع الشرق الإسلامي، ص١٠٦.
٣٥) رسالة أبي داود، مصدر سابق، ص٤٦.
٣٦) البقاعي- علي نايف، مناهج المحدثين العامة والخاصة (الصناعة الحديثية) –دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان –ط١– ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص١٠٥ بتصرف.
٣٧) رسالة أبي داود، مصدر سابق، ص٢٧.
٣٨) مناهج المحدثين العامة والخاصة، مصدر سابق، ص١٠٦، بتصرف.
٣٩) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – مكتبة الرياض الحديثة – الرياض – تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ١٦٨/١.
٤٠) علوم الحديث لابن الصلاح، مصدر سابق، ص٣٣-٣٤.
٤١) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (المتوفى: ٨٥٢هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح- المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية – ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ٤٤٠/١.
٤٢) ابن كثير– الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث – شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – المكتبة الوقفية، ص٤١.
٤٣) علوم الحديث، مصدر سابق، ص٣٣.
٤٤) العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ٧٢٥-٨٠٦هـ- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح – تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان – الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة – ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص٥٣.
٤٥) النكت على ابن الصلاح، مصدر سابق، ٤٣٨/١ وما بعدها.
٤٦) من كتاب أمهات كتب الحديث، مصدر سابق، ص١١٦.بتصرف.
٤٧) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ٢٧٤/١٣.

٤٨) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصلي المعروف بابن الأثير.ولد في أحد الربيعين سنة أربع وأربعين وخمسمائة في جزيرة ابن عمر، وهي – على ما يقول ياقوت الحموي معاصر المؤلف – بلدة فوق الموصل؛ بينهما ثلاثة أيام، ونشأ بها وتلقى من علمائها معارفه الأولى، من تفسير وحديث ونحو ولغة وفقه، ثم تحول سنة (٥٦٥هـ) إلى الموصل، وفيها بدأت معارفه تنضج وثقافته تزداد، وأقام بها إلى أن توفي.الأعلام (٢٧٢/٥)، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي (١٣٩٦م)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥- ٢٠٠٢م.

٤٩) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) – جامع الأصول في أحاديث الرسول – تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان. ط١ ١١٤/١.

٥٠) للاستزادة راجع: وفيات الأعيان: ٢٧٨/٤ — ميزان الاعتدال: ٦٧٨/٣ — البداية والنهاية: ٦٦/١١ — شذرات الذهب: ١٧٤/٢ — الوافي بالوفيات: ٢٩٤/٤.

٥١) المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم أبو العلا –تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي – دار الكتب العلمية — بيروت، ١٨١/١.

٥٢) كشف الظنون ١٠٠٧/٢. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون — مؤسسة التاريخ العربي — ١٩٤١م.

٥٣) مقدمة أحمد شاكر لسنن الترمذي ص٦.

٥٤) اختصار علوم الحديث، مصدر سابق، ص٣١.

٥٥) تقسيم الشروط مأخوذ من كتاب مناهج المحدثين العامة والخاصة، مصدر سابق، ص١٠٨ وما بعدها.

٥٦) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى السلمي – العلل الصغير للترمذي – دار إحياء التراث العربي — بيروت – تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، ٧٣٦/٥.

٥٧) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب واسمه عبد الرحمن ابن الحسن بن محمد بن أبي البركات مسعود البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، وكنيته: أبو الفرج، ولقبه: زين الدين ولد ببغداد سنة ست وثلاثين وسبعمائة، نعته ابن حجر بالمحدث الحافظ وقال: مهر في فنون الحديث أسماء ورجالاً وعللاً وطرقاً واطلاعاً على معانيه، وكان صاحب عبادة وتهجد، مات في رمضان وقيل في رجب، سنة خمس وتسعين وسبعمائة في دمشق. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٣٣٩/٦. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي المعروف بابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ١٠٣٢ — ١٠٨٩، دار الكتب العلمية.

٥٨) شرح علل الترمذي، مصدر سابق، ٨/١.

٥٩) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الحافظ المعروف بابن القيسراني؛ كان أحد الرحالين في طلب الحديث، سمع بالحجاز والشام ومصر والثغور والجزيرة والعراق والجبال وفارس وخوزستان وخراسان. واستوطن همذان وكان من المشهورين بالحفظ والمعرفة بعلوم الحديث، وله في ذلك مصنفات (٢) ومجموعات تدل على غزارة علمه وجودة معرفته. وتوفي عند قدومه من الحج آخر حجاته، يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر ربيع الأول سنة سبع وخمسمائة ببغداد، ودفن في المقبرة العتيقة بالجانب الغربي. شذرات الذهب ٤: ١٨.

٦٠) شروط الأئمة الستة، مصدر سابق، ص٢١.

٦١) عتر، نور الدين، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين — ط١ — ١٣٩٠هـ – المكتبة الوقفية، ص٥٦.

٦٢) أي لأنها تخالف وتضاد ما أورده وقواه قبلها أو بعدها، كأن يقوي وقف الحديث على الصحابي، ويخرجه مرفوعًا أيضًا للضدية.

٦٣) مناهج المحدثين العامة والخاصة، مصدر سابق، ص١٠٩، بتصرف يسير.

٦٤) العلل الصغير، مصدر سابق، ٥/٧٦٣.

٦٥) العلل الصغير، مصدر سابق، ٥/٧٤٢.

٦٦) شروط الأئمة الخمسة، مصدر سابق، ص٥٧.

٦٧) شروط الأئمة الخمسة، مصدر سابق، ص٥٧.

٦٨) شرح علل الترمذي، مصدر سابق، ١/٢٢٧.

٦٩) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مصدر سابق، ص٦٥.

٧٠) العلل الصغير، مصدر سابق، ٥/٧٤٤.

٧١) القول السابق، والقول المذكور أول هذا المطلب.

٧٢) عويضة، محمد عبد الله، شرط الإمام الترمذي رحمه الله في جامعه – بحث منشور بمجلة جامعة صدام للعلوم الإسلامية – العدد الثاني – ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص١٢٣.

٧٣) العلل الصغير، مصدر سابق، ٥/٧٥٨.

٧٤) النكت على ابن الصلاح، مصدر سابق، ١/٣٨٦ وما بعدها باختصار وتصرف.

٧٥) العلل الصغير، مصدر سابق، ٥/٧٥٨ وما بعدها.

٧٦) النكت على ابن الصلاح، مصدر سابق، ١/٢٤١.

٧٧) شرط الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص١٢٢.

٧٨) العلل الصغير، مصدر سابق، ٥/٧٥٣.

٧٩) العلل الصغير، مصدر سابق، ٥/٧٥٤.

٨٠) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن - فتح المغيث شرح ألفية الحديث - دار الكتب العلمية – لبنان – ط١، ١٤٠٣هـ، ١/٨٧.

٨١) فتح المغيث، مصدر سابق، ١/٨٧.

٨٢) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ٤/١٣٣

٨٣) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ١٤/١٣١، وانظر جامع الأصول: ١/١٩٧، وانظر توضيح الأفكار: ١/١٩٩.

٨٤) أحد الرواة عن النسائي.

٨٥) السيوطي، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي –زهر الربى على المجتبى –المطبوع بحاشية السنن الصغرى – المطبعة النظامية كانبور – ١٢٩٠هـ الهند، ١/٥، نقلاً من كتاب مناهج المحدثين العامة والخاصة: ص١١٢.

٨٦) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير: مجتهد، من بيت الإمامة في اليمن. يلقب (المؤيد بالله) ابن المتوكل على الله. ولد بمدينة كحلان، ونشأ وتوفي بصنعاء. أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام. (١١٨٢هـ) له نحو مئة مؤلف، ذكر صديق حسن خان أن أكثرها عنده (في الهند) البدر الطالع ٢/١٣٣.

٨٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ط٢، - ١٤١٣هـ، ٩/٤٦٨.

٨٨) الصنعاني، أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير ١١٨٢هـ- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار – دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة- دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان – ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١/١٩٧.

٨٩) جامع الأصول، مصدر سابق، ١/١٩٧.

٩٠) مناهج المحدثين العامة والخاصة، مصدر سابق، ص١١٢ بتصرف كبير.

٩١) الباعث الحثيث، مصدر سابق، ص٣١.

٩٢) ابن الجوزي: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي البكري البغدادي الحنبلي، شيخ الإسلام، الحافظ، الفقيه، المفسر، الواعظ، المناظر، المؤرخ، له التصانيف الكثيرة في شتى العلوم، ومجموعها مائتان ونيف وخمسون كتاباً، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة. سير أعلام النبلاء ٣٦٦/٢١-٣٨٤.

٩٣) أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، مصدر سابق، ص١٢٣.بتصرف يسير.

٩٤) البدر المنير، مصدر سابق، ٣٠٦/١.

٩٥) أخرجه أبو طاهر المقدسي بسنده إلى النسائي، حيث قال أخبرنا أبو بكر الأديب، أنبأنا محمد عبد الله البيع إجازة، قال سمعت أبا الحسن أحمد بن محبوب الرملي بمكة يقول سمعت أبا عبد الرحمن ابن شعيب يقول (لما عزمت.......). شروط الأئمة الستة: ص٢٦.

٩٦) شروط الائمة الستة، مصدر سابق، ص٢٦.

٩٧) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ١٣١/١٤.

٩٨) شروط الأئمة الستة، مصدر سابق، ص٢٧.

٩٩) الباعث الحثيث، مصدر سابق، ص٣١. وللدكتور البقاعي تعليقاً جيداً: قال (وكلام الزنجاني....... يحتمل معنيين: الأول: للنسائي شرط فيمن يروي له في سننه أشد من شرط الشيخين في صحيحهما. والثاني: للنسائي شرط فيمن يوثقه أشد من شرط الشيخين في صحيحهما، وهذا المعنى الثاني أوفق في سياق القصة.- مناهج المحدثين ص١١٤ في الهامش

١٠٠) مناهج المحدثين، مصدر سابق، ص١١٤ بتصرف.

١٠١) شروط الأئمة الخمسة، مصدر سابق، ص٥٧.

١٠٢) توضيح الأفكار، مصدر سابق، ١٩٨/١.

١٠٣) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السنّي- تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف – مكتبة العبيكان – ط١ – ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص٤٠.

١٠٤) شروط الأئمة الستة، مصدر سابق، ص٢٠.

١٠٥) من كتاب أمهات كتب الحديث، مصدر سابق، ص١٢٨ وما بعدها. بتصرف.

١٠٦) الحطة بذكر الصحاح الستة، مصدر سابق، ص٤٠٠.

١٠٧) ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ط٢، - ١٤١٣هـ، ٤٦٨/٩.

١٠٨) سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ٢٧٩/١٣.

١٠٩) وشروط الأئمة الستة، مصدر سابق، ص١٣.

١١٠) شروط الأئمة الستة، مصدر سابق، ص٢٤.

١١١) تذكرة الحفاظ، لشمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ٦٣٦/٢.

١١٢) توضيح الأفكار، مصدر سابق، ٢٠٠/١.

١١٣) البدر المنير، مصدر سابق، ٣٠٧/١.

١١٤) تاريخ دمشق: ٢٧١/٥٦.

١١٥) توضيح الأفكار، مصدر سابق، ٢٠١/١.